

Distr.: General
14 November 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، يشرفني أن أنقل إليكم الرسالة المرفقة، المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، التي تلقيتها من الممثل السامي المعني بالبوسنة والمهرسك (انظر المرفق)، والتي يحيل بها التقرير الرابع والثلاثين عن تنفيذ اتفاق السلام، الذي يغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وأرجو ممتناً أن تتفضلوا بعرض هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



المرفق

الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه التقارير المقدمة من الممثل السامي وفقاً للمرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك واستنتاجات مؤتمر لندن لتنفيذ السلام المعقود يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم طيه التقرير الرابع والثلاثين (انظر الضميمة). وأرجو توزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن للنظر فيه.

وهذا هو ثالث تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك (والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي) في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧. ويغطي التقرير الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

وسأكون مسروراً بتقديم المزيد من المعلومات إذا احتجتم أنتم أو احتاج أي عضو في المجلس إلى الحصول على أي معلومات تتجاوز ما يشتمل عليه هذا التقرير، أو إذا كانت لديكم أي أسئلة بشأن محتوياته.

(توقيع) ميروسلاف لايتشاك

الممثل السامي والممثل الخاص

للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك

التقرير الرابع والثلاثون للمثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك

١ نيسان/أبريل - ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨

مو جز

يغطي هذا التقرير الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقد اتخذت البوسنة والهرسك خلال الأشهر السبعة الأخيرة خطوة هامة إلى الأمام في جهودها الرامية إلى إحراز تقدّم نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حين اعتمدت قانوناً لإصلاح الشرطة في منتصف نيسان/أبريل. وباعتماد هذه القوانين تمكن البلد من أن يوقع في ١٦ حزيران/يونيه اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب (ومعه الاتفاق المؤقت) مع الاتحاد الأوروبي، وهو العلاقات التعاقدية الأولى التي يقيمها البلد مع الاتحاد الأوروبي والضرورية لاكتسابه مركز المرشّح وتمكينه من الانضمام إلى الاتحاد.

غير أن هذه الخطوة الهامة لم تسفر للأسف عن أي تغيير في الأسلوب الذي تُمارَس به السياسة في البوسنة والهرسك. وبدلاً من ذلك ظلّ يهيمن على السياسة في البوسنة والهرسك خطاب قومي مناهض لاتفاق دايتون يطعن في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري، وفي سلطة الممثل السامي والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الهجمات المستمرة التي تشنّها حكومة جمهورية صربسكا ضد مؤسسات الدولة وصلاتها وقوانينها. وإلى جانب البيانات الاستفزازية التي يشكك فيها الجانب البوسني في حق جمهورية صربسكا في الوجود، زاد ذلك من تقويض الثقة المتبادلة بين الجماعات العرقية، مما أدى إلى إيجاد دورة من الصعوبات المتزايدة التي تحول دون توصل القادة السياسيين في البلد إلى حلول وسطى حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات اللازمة لدفع البلد قدماً.

وبعد أن أحرزت السلطات في البوسنة والهرسك خلال الفترة ما بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه بعض التقدّم الأولي المشجع نحو تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين^(١) التي وضعها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام لا سيما الأهداف ٢ و ٤ و ٥ والشرط الأول، في شباط/فبراير ٢٠٠٨ لتحويل مكتب الممثل السامي إلى ممثل خاص للاتحاد الأوروبي قائم

(١) لا سيما الهدف ٢ - الممتلكات الدفاعية المنقولة، والهدف ٤ - الاستدامة المالية، والهدف ٥ - دعم سيادة القانون؛ والشرط الأول (تحقق عندما تم توقيع اتفاق الاستقرار والانتساب في ١٦ حزيران/يونيه).

بذاته، ازدادت مواقف هذه السلطات تشدداً منذ تموز/يوليه حيال الهدفين الجوهريين والحاسمين، المتعلقين بملكية الدولة وإتمام القرار النهائي بشأن مقاطعة برتشكو.

ويمكن الاطلاع على إعلان ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الصادر عن موقع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام على الإنترنت (http://www.ohr.int/pic/default.asp?content_id=41874). وفي ظل استمرار الهجمات التي تُشنّ على البوسنة والهرسك ومؤسساتها، ما زال الإعلان، وقد مضى على اعتماده أربعة أشهر، يعكس قلق المجتمع الدولي المبرر إزاء الحالة السياسية العامة في البوسنة والهرسك.

وتواصل البعثة العسكرية في البوسنة والهرسك، التي يقودها الاتحاد الأوروبي الإسهام في تهيئة بيئة سالمة وأمنة في البوسنة والهرسك. وتؤدي القوة دورها بوصفها عاملاً هاماً لتحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك بينما لا تزال الحالة السياسية أبعد ما تكون عن الاستقرار. ولهذه الأسباب، ينبغي تمديد ولاية القوة. وقد تقدّمت كذلك إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالتوصية الداعية إلى تمديد ولاية القوة.

أولا - مقدمة

١ - هذا هو ثالث تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن تولّيت منصب الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧. ووفقا للممارسة المتبعة، يقيم هذا التقرير التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التي تضمنتها التقارير السابقة، ويستعرض ما حدث من تطورات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتضمن تقييمي لتنفيذ الولاية في أهم المجالات. وعملا بالقرار الذي اتخذته المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام في شباط/فبراير ٢٠٠٨ والذي حُدّدت بموجبه خمسة أهداف وشرطان يتعيّن على سلطات البوسنة والهرسك تحقيقها أو تلبيتها قبل أن يتم أي تحول من مكتب المفوض السامي إلى مكتب للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، فقد تركّزت جهودي على تسهيل إحراز التقدم في هذا المضمار، وإن تركّز جزء كبير من وقتي على التصدي للتطورات السلبية، ولا سيما الخطاب المناهض لاتفاق دايتون والذي يهدّد سيادة البلد وسلامته الإقليمية ونظامه الدستوري، فضلا عن الهجمات التي تتعرض لها مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك.

ثانيا - آخر التطورات السياسية

المناخ السياسي العام

٢ - في نيسان/أبريل، اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قانونين لإصلاح الشرطة. وقد دخل هذان القانونان حيّز النفاذ في ١٤ أيار/مايو. ومهدّت هذه الخطوة التي طال انتظارها السبيل لتوقيع البوسنة والهرسك على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي ومعه الاتفاق المؤقت في ١٦ حزيران/يونيه. وقد دخل الاتفاق المؤقت حيّز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وصدّقت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في تشرين الأول/أكتوبر، غير أنه لا يزال رهن توقيع مصادقة مجلس رئاسة البوسنة والهرسك عليه.

٣ - ورغم الجو السياسي السليبي، فقد تم التوصل إلى اتفاق في أيار/مايو بشأن حقوق النخبين في سريريتسا. وقد اعتُمدت في ذلك الشهر تعديلات لقانون الانتخاب في البوسنة والهرسك يتاح بمقتضاها لكل من كان يقيم في سريريتسا في عام ١٩٩١ خيار التصويت في تلك البلدية (بغض النظر عن مركزه كمشرّد) في الانتخابات البلدية لعام ٢٠٠٨ فقط.

٤ - غير أنه، وللأسف، فإن هذه التطورات الإيجابية لم تعمّر طويلا. فقد بقي الخطاب القومي مهيمنا على السياسة على جميع المستويات طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. وشجعت حملة الانتخابات البلدية على زيادة تشديد جميع الأطراف لمواقفها. حيث واصل كل من ميلوراد دوديك، رئيس وزراء جمهورية صربسكا، وهاريس سيلادجيتش، الذي كان يرأس

آنذاك مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، تقويض الحالة السياسية من خلال البيانات التي أدلى بها في أعقاب الانتخابات. كما أن الهجمات السياسية والقانونية المتزايدة التي تشنّها جمهورية صربسكا على الدولة ومؤسساتها، سواء ما يتصل منها بنقل الصلاحيات أو التي تتخذ شكل المبادرات التشريعية، يشكّل هو الآخر مصدر قلق بالغ.

٥ - وفي تموز/يوليه، قبل الخطاب القومي برّد من الأحزاب التي تقوم على فكرة الاتحاد حين قال بكير عزتيغوفيتش، أحد كبار أعضاء حزب العمل الديمقراطي، إنه من الأفضل كثيراً أن يتصدّي المجتمع الدولي لتصرّفات دوديك المناهضة لاتفاق دايتون "بتزكية هذه المحاولات من أن يضطر البوسنيون إلى القتال من أجل البوسنة والهرسك بطرقهم الخاصة"^(٢).

٦ - وفي ظل هذه الحالة السياسية، اجتمعت في ٢٣ آب/أغسطس الأحزاب الستة التي تشكل الائتلاف على مستوى الدولة. وكما هو متوقع، لم تتمكن الأحزاب من إحراز أي تقدّم بخصوص جدول أعمال الإصلاح. ونظراً للحالة السياسية السائدة، رُئي أن تجنّب القادة الدخول في مواجهة قبل الانتخابات بأشهر قليلة علامة إيجابية. ولم يكن على جدول أعمال الأحزاب سوى مسألة جديدة واحدة هي مسألة التعداد، التي تصرّ جمهورية صربسكا على تضمينه الانتماءات العرقية والدينية مع أن هذا ليس من شروط الاتحاد الأوروبي. ولم تسلم هذه المسألة هي الأخرى من خطاب جمهورية صربسكا التي هدّدت بإجراء "تعداد" خاص بها إذا لم تنفذ سلطات البوسنة والهرسك مطالبها. وقد رفض مجلس شعوب البوسنة والهرسك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر مبادرة تقدّم بها الحزب الديمقراطي الصربي بشأن إجراء تعداد على الأساس العرقي.

٧ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، اعتمد المجلس الرئيسي لحزب العمل الديمقراطي إعلاناً تضمّن الدعوة إلى العودة إلى دستور جمهورية البوسنة والهرسك إذا ما أُغلق مكتب الممثل السامي قبل اكتمال تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ويستند إعلان حزب العمل الديمقراطي هذا إلى قرار اتخذته الجمعية البرلمانية لجمهورية البوسنة والهرسك في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بقبول دستور دايتون الجديد رهناً بهذا الشرط، وذلك قبل التوقيع على اتفاقات دايتون في باريس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتشكل هذه الدعوة تهديداً بإجراء تغيير من جانب واحد لدستور البوسنة والهرسك، الوارد في المرفق ٤ لاتفاق دايتون للسلام، وبالتالي فهي مرفوضة.

(٢) انظر جريدة Dnevni Avaz، ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٨ - وفي أيلول/سبتمبر أيضا، ابتداء الرئيس سيلايدجيتش جولة من الخطابات الأحادية الجانب، حيث ألقى كلمة أمام كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ولم يكن قد حصل على موافقة العضوين الآخرين في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك على أي من هاتين الكلمتين. وقد أثارت كلمتا سيلايدجيتش جدلا واسعا في جمهورية صربسكا لتشيده فيهما على أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت في سربرنيتسا في عام ١٩٩٥. وردا على الكلمتين، نظمت جمهورية صربسكا جلسة استثنائية للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا.

٩ - ولم تمتنع العناصر السياسية الكرواتية الفاعلة عن إبداء التعليقات على النظام الدستوري للبلد، وإن جاءت تعليقاتها في معظمها في سياق المناقشات التي دارت حول الإصلاح الدستوري المفترض. وفي تموز/يوليه، أبدى دراغان كوفيتش وبوجو ليوبيتش، زعيما حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك وحزب الاتحاد الديمقراطي ١٩٩٠ (على التوالي)، تعليقيين متطابقين تقريبا حيث طرحا خيارا يتمثل في إقامة كيان ثالث (من المفترض أن يسيطر عليه الكروات). غير أنهما قالوا إن هذا لا يمكن أن يتم إلا على أساس اتفاق بين الشعوب الثلاثة التي يتألف منها البلد.

١٠ - كما اتخذ مسؤولو جمهورية صربسكا مواقف جديدة بالتنويه فيما يتصل بمركز جمهورية صربسكا وبالممثل السامي. ومع حرص رئيس وزراء جمهورية صربسكا الشديد على عدم تقديم إجابة مباشرة عن سؤال بشأن استقلال جمهورية صربسكا وجه له في مقابلة أجريت معه في أواخر حزيران/يونيه، وذلك خشية أن يُعزل من منصبه حسبما أعلن، قال إن جمهورية صربسكا "ستبقى دولة ذات سيادة"^(٣).

١١ - وعلى صعيد أكثر إيجابية، أجريت الانتخابات البلدية وانتخابات مقاطعة برتشكو في ٥ تشرين الأول/أكتوبر دون أن تتخللها أي مفاجآت ذات شأن. وبشكل عام، خلت نتائج الانتخابات من المفاجآت الكبيرة، وإن كان جديرا بالملاحظة أن الأحزاب التي كان زعماءها هم الأكثر نشاطا في مناهضة تدابير الإصلاح الدستوري في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ هي التي خسرت أكبر عدد من الأصوات مقارنة بالنتائج التي حققتها (في الانتخابات العامة) في عام ٢٠٠٦، بينما خسرت بالفعل الأحزاب القومية التي تبنت الخطاب المناهض لاتفاق دايتون، وإن بقيت في الوسط، أعدادا كبيرة من الناحيين.

(٣) انظر جريدة *Hospodarske Noviny* السلوفاكية، الصادرة بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

١٢ - في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا جلسة خاصة رداً على الخطابين اللذين ألقاهما الرئيس سيلادزيتش في الأمم المتحدة ومجلس أوروبا. وفي تلك الجلسة كررت الجمعية الوطنية مجدداً استنتاجاتها التي خلصت إليها في ٢٢ شباط/فبراير، التي رأت فيها أن لديها الحق في إجراء استفتاء بشأن استقلال جمهورية صربسكا، واعتمدت وثيقة "معلومات" من رئيس جمهورية صربسكا التي تضيف صفة "السيادة" على الجمهورية فضلاً عن أنها تمنحها "الحق" في إجراء استفتاء على الاستقلال.

١٣ - ووصف جمهورية صربسكا بأنها دولة يخالف اتفاق دايتون، وليس لأنه يتعارض مع حكم المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك الذي ينص على أن دستور البوسنة والهرسك لا يمنح الكيان أية سيادة بل لا يمنحه أي حق في "التنظيم الذاتي" القائم على فصل الإقليم. وليس مستغرباً أن الوصف الأخير للبوسنة والهرسك بأنها دولة مشتركة لم يثر المخاوف من أن تعتقد جمهورية صربسكا أنه من حقها الانسحاب من البوسنة والهرسك وأنها تستطيع الاستمرار في الوجود خارج البوسنة والهرسك. وقد حذرت بوضوح، مسبقاً، من طبيعة المطالبة المناهضة لاتفاق دايتون ومن أي صلاحية لهذه الهيئة تخولها مثل هذه المطالبة.

١٤ - وفي حين اتسمت خطابات جميع الأطراف بالسلبية على النحو المبين أعلاه، تحدى ممثل جمهورية صربسكا الدولة مباشرة عن طريق المبادرات التشريعية. وهناك عدد من الأمثلة الملموسة ترد تفاصيلها أدناه، في مجال نقل الاختصاصات بما في ذلك معهد المفقودين، وشركة نقل الكهرباء، ومشغل النظم المستقل، والبنك المركزي، وهيئة الضرائب غير المباشرة، وأمين المظالم الحكومي.

١٥ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير دأب دويك، رئيس وزراء جمهورية صربسكا، على الادعاء زوراً بأن عدداً كبيراً ولكن غير محدد من اختصاصات الكيان قد "سرق" من جمهورية صربسكا و"فرض" على صعيد الدولة من جانب المجتمع الدولي. وفي أواخر حزيران/يونيه، ذكر أن سلطات جمهورية صربسكا نقلت "تحت الضغط" الاختصاصات إلى الدولة و"أننا لم نعد راغبين في التخلي عن المزيد من الاختصاصات. بل على العكس فإننا ننظر في الاختصاصات التي نريد استعادتها"^(٤). ويتناقض بيان النوايا هذا مع إعلان مجلس تنفيذ السلام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧^(٥)، وساعد على تقويض الجهود المبذولة لبناء

(٤) انظر صحيفة *Hospodarske noviny* السلوفاكية، الصادرة بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(٥) "أكدت الهيئة التوجيهية أيضاً من جديد شواغلها إزاء اقتراحات تفيد بإمكانية إلغاء بعض الإصلاحات من جانب واحد بقرارات يتخذها الكيان تستعاد بموجبها الاختصاصات التي نقلت في وقت سابق إلى الدولة. ولا يمكن أن ينسحب كيان من جانب واحد من الإصلاح المتفق عليه في وقت سابق. ويجب مواصلة توطيد المؤسسات على مستوى الدولة".

الدولة المتخذة حتى الآن. ومن الجدير بالذكر أن هذا الأمر يشير إلى تغير بارز للسياسة العامة من جانب تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين الحاكم الذي يتزعمه دوديك، والذي صوّت لصالح جميع اتفاقات النقل السابقة^(٦) عندما كان في المعارضة وفي الحكومة على حد سواء.

١٦ - وكان استعداد جمهورية صربسكا للوفاء بهذه الالتزامات عرضة للمزيد من التشكيك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر عندما كتب دوديك، رئيس وزراء جمهورية صربسكا، رسالة إلى الممثل السامي يبلغه فيها أنه استأجر خدمات مكتب محاماة أمريكي لكي يمثله فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام وأنشطة مكتب الممثل السامي. وردّ الممثل السامي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر "أن ولاية الممثل السامي وأعماله مسألة تهم مجلس تنفيذ السلام وهيئته التوجيهية، وكذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وليست مسألة تهم كيانا خاصا". وشدد كذلك على أن جمهورية صربسكا ملتزمة، فيما يتعلق باتفاق دايتون للسلام، بالتعاون الكامل مع الممثل السامي وموظفيه. وهذا التصرف من جانب جمهورية صربسكا خطوة أخرى إلى الوراء ويدل على الصعوبات المتزايدة التي يواجهها مكتب الممثل السامي مع جمهورية صربسكا عندما يتعلق الأمر بالوفاء بالتزاماتها بالتعاون مع الممثل السامي بموجب المرفق ١٠ من اتفاق دايتون للسلام.

١٧ - وتواصل إصدار البيانات العلنية بشأن مسألة اختصاصات الدولة، وبلغت ذروتها في خطاب ألقاه دوديك رئيس وزراء جمهورية صربسكا (الذي جاء فيه أن عدد الاختصاصات المتنازع عليها وغير المحددة قد زاد عن ٦٠ اختصاصا) والاستنتاجات الجديدة المنبثقة من الجلسة الاستثنائية للجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وظاهريا، كررت الاستنتاجات ذكر وعد انتخابي قطعه تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين المستقلين، لتنظيم نقل الاختصاصات من الكيان إلى الدولة. غير أنهم غيروا هم أيضا رأيهم بشكل حادق ووسعوا نطاق الاختصاصات. واللوائح التي وضعتها الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بشأن نقل الاختصاصات من جمهورية صربسكا إلى الدولة لوائح مقبولة، غير أن دستور البوسنة والهرسك لا يسند أي دور لجمهورية صربسكا في تنظيم اختصاصات الدولة.

١٨ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، كتب وزير خارجية فرنسا برنار كوشنر ممثلا للاتحاد الأوروبي، وخافيير سولانا الأمين العام للمجلس الأوروبي، وأولّي ريهن المفوض الأوروبي،

(٦) اتفاقات الدفاع، وهيئة الضرائب غير المباشرة، ومعهد المفقودين، والمجلس الأعلى للقضاة ومجلس المدعين العامين.

رسالة إلى الأعضاء الثلاثة في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وكذلك إلى رئيسي وزراء البوسنة والهرسك، واتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا. وشددوا في هذه الرسالة على المسؤوليات الناشئة عن الأولوية التي أعلنت عنها البوسنة والهرسك المتمثلة في الاقتراب أكثر من الاتحاد الأوروبي (فضلا عن توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب)، وحذروا من البيانات والإجراءات التي تهدد هيكل الدولة كما حدده اتفاق دايتون للسلام، وحثوا الجهات المرسل إليها على إظهار التزامها بمستقبل البلد في الاتحاد الأوروبي من خلال الأفعال والحلول التوفيقية.

ثالثا - شروط الشراكة الأوروبية

١٩ - في أعقاب الاعتماد الذي طال انتظاره لقانونين متعلقين بإصلاح جهاز الشرطة في منتصف نيسان/أبريل، وقعت البوسنة والهرسك اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والاتفاق المؤقت لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي في ١٦ حزيران/يونيه. وفيما عدا ذلك، أحرز تقدم بطيء في اعتماد وتنفيذ جدول الأعمال التشريعي للاتحاد الأوروبي. ولم يعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك خطة عمل غير مكتملة للشراكة الأوروبية، إلا في تشرين الأول/أكتوبر بعد فترات تأخير طويلة. ولا تزال أعمال الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك تعكس عدم قدرة القادة السياسيين على الالتقاء في منتصف الطريق لكي يتسنى لهم اتخاذ القرارات المطلوبة لضمان تقدم البلد نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. وقد يتحول هذا الوضع إلى مشكلة في الأجل المتوسط. وبلغ مجموع عدد القوانين الجديدة التي اعتمدها الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في أول سنتين من ولايتها ٢٢ قانونا^(٧). ومقابل ذلك، اعتمدت الجمعية البرلمانية الأخيرة للبوسنة والهرسك ما مجموعه ٨٠ قانونا جديدا في الفترة ذاتها خلال الولاية السابقة^(٨). وتجدد الإشارة في هذا الصدد إلى أن ثلاث سنوات تقريبا قد مضت منذ اللجوء آخر مرة إلى سلطات بون من أجل إجراء إصلاح جديد.

٢٠ - وعموما، استُخدمت سلطات بون في تسع مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان معظمها يتعلق بمسألة عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبتمديد عملية ممتلكات الدولة.

(٧) بلغ مجموع عدد القوانين الصادرة (أي القوانين الجديدة والتعديلات على القوانين) في هذه الفترة ٧٨ قانونا، بما فيها ٢٣ تعديلا على قوانين سنّها الممثل السامي في فترة سابقة.

(٨) بلغ مجموع عدد القوانين الصادرة (أي القوانين الجديدة والتعديلات على القوانين) في هذه الفترة ١٧٦ قانونا، بما فيها ٢٦ قانونا سنّها الممثل السامي في فترة سابقة.

إعادة هيكلة جهاز الشرطة

٢١ - اعتمد في منتصف نيسان/أبريل قانونا إصلاح الشرطة الضروريان لتمهيد الطريق أمام إبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، وهما قانون مديريةية تنسيق هيئات الشرطة ووكالاتها دعما لهيكل جهاز الشرطة في البوسنة والهرسك، الذي يحدد بصورة مستقلة اختصاصات مديريةية للتنسيق، ووكالة التحليلات القضائية، ووكالة التعليم والتدريب، ووكالة دعم جهاز الشرطة، وهي وكالات جديدة تابعة للدولة لتوفير التنسيق والدعم لهيئات الشرطة على مستوى الدولة. وينشئ قانون الهيئات المستقلة والإشرافية لهيكل جهاز الشرطة في البوسنة والهرسك، هيئة مستقلة لاختيار رؤساء ونواب رؤساء وكالات الشرطة على مستوى الدولة، وهيئة شكاوى مسؤولي الشرطة، وهيئة شكاوى المواطنين.

٢٢ - وحدد قانونا إصلاح جهاز الشرطة شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨ موعدا نهائيا لتعيين أعضاء الوكالات والهيئات المذكورة أعلاه. ولم تتمكن سلطات البوسنة والهرسك من إجراء أي تعيين قبل الموعد النهائي في آب/أغسطس، رغم أن مجلس وزراء البوسنة والهرسك عين أعضاء في هيئة شكاوى مسؤولي الشرطة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بالتعيينات الأخرى التي لم تتم بعد، شرعت سلطات البوسنة والهرسك في القيام بأنشطة أولية، على النحو المبين أدناه.

٢٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، شكّلت الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك لجنة مخصصة للقيام بعملية اختيار أعضاء هيئة شكاوى المواطنين والهيئة المستقلة بما يتمشى مع قانوني إصلاح جهاز الشرطة. ويرصد أعمالها كل من مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي وبرنامج حكومة الولايات المتحدة الدولي للتدريب والإدارة في مجال التحقيقات الجنائية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، نظمت اللجنة المخصصة نشر إعلانات عن الشواغر لهذه الوظائف ويُتوقع أن تجري مقابلات مع المرشحين في تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٤ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، شكّل وزير الأمن في البوسنة والهرسك لجنة لتنفيذ إجراءات اختيار مدراء ونواب مدراء للوكالات الجديدة وهي وكالة التحقيقات القضائية، ووكالة التعليم والتدريب، ووكالة دعم الشرطة. وقام برصد أعمال اللجنة ممثلون عن مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي وحكومة الولايات المتحدة/البرنامج الدولي للتدريب والإدارة في مجال التحقيقات الجنائية. وفي نهاية تموز/يوليه، أنهت اللجنة ولايتها وأحالت إلى وزارة الأمن في البوسنة والهرسك قائمة بالمرشحين حسب رتبة كل منهم.

٢٥ - ونصت أيضا الأحكام الانتقالية لقانون مديرية تنسيق هيئات الشرطة وو كالاتها دعما لهيكل الشرطة في البوسنة والهرسك على أن توائم سلطات البوسنة والهرسك التشريعات القائمة مع قانوني إصلاح جهاز الشرطة بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، أنشأت وزارة الأمن في البوسنة والهرسك لجنة لهذا الغرض. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أحالت اللجنة إلى وزارة الأمن في البوسنة والهرسك مشروع تعديلات على قانون الوزارات وغيرها من هيئات إدارة البوسنة والهرسك، وقانون وكالة التحقيق والحماية التابعة للدولة، وقانون شرطة حدود البوسنة والهرسك، وقانون مسؤولي الشرطة في البوسنة والهرسك. في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، لم تكن التشريعات الضرورية قد عُرضت بعد على مجلس وزراء البوسنة والهرسك أو بلغت مرحلة الإجراءات البرلمانية.

رابعا - ترسيخ سيادة القانون

٢٦ - أشرف مكتب الممثل السامي على التقدم الملموس الذي أحرزته السلطات في تحقيق الهدف الخامس "ترسيخ سيادة القانون" هدف الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وأحرز هذا التقدم رغم المحاولات الجادة التي قام بها القادة السياسيون في أماكن أخرى لتقويض استقلال جهاز القضاء وولاية وكالات إنفاذ القانون التابعة للدولة.

٢٧ - وتحققت نتائج إيجابية باعتماد قانون البوسنة والهرسك، في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، المتعلق بإقامة الأجانب وحركتهم واللجوء والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ويجري أيضا وضع استراتيجية بشأن جرائم الحرب. وسيلي ذلك دراسة أكثر تفصيلا لهذه الجهود الجارية حاليا.

استراتيجية الملاحقة على جرائم الحرب

٢٨ - الآن وقد قطعت عملية صياغة استراتيجية وطنية للتصدي لجرائم الحرب شوطا كبيرا، فإنها لم تسفر بعد عن التوصل إلى مشروع نهائي. ونظرا لأن العملية بدأت منذ ١٥ شهرا فإنها لم تكتسب الزخم سوى في الآونة الأخيرة من خلال إنشاء وزارة العدل في البوسنة والهرسك لفريق عامل معني بالاستراتيجية يرأسه رئيس هيئة الإدعاء. وحُدّد منتصف أيلول/سبتمبر موعدا نهائيا لتقديم مشروع استراتيجية.

٢٩ - ومما لا شك فيه أنه ثمة حاجة إلى استراتيجية وطنية قوية للتصدي لجرائم الحرب نظرا لضخامة عدد القضايا المحلية في البوسنة والهرسك والإغلاق المزمع للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وينبغي إصدار وثيقة واضحة وقوية توفر

ضمانات رئيسية لمواطني البوسنة والهرسك من أن جميع القضايا المتعلقة بارتكاب جرائم حرب خطيرة سوف تحظى بالاهتمام المناسب وفي الوقت المناسب. وستضمن أيضا المجتمع الدولي إلى أن أعمال المحكمة الجنائية الدولية ستستمر بعد إغلاقها، تحت قيادة مسؤولة للبوسنة والهرسك.

٣٠ - سيواصل مكتب الممثل السامي دعم جهود البوسنة والهرسك في وضع استراتيجية فعالة وذات صلة والقيام عند الاقتضاء بالوساطة على النحو المناسب لكفالة اعتماد السلطات المختصة لتلك الاستراتيجية.

اعتماد القانون المتعلق بإقامة الأجانب وتنقلهم وباللجوء

٣١ - اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ قانونا جديدا يتعلق بتنقل الأجانب وإقامتهم وباللجوء، بدأ نفاذه في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨. وواصل مكتب الممثل السامي الرصد عن كثب لتنفيذ أحكام القانون وذلك من خلال المشاركة في أفرقة عاملة، وصياغة اللوائح التنظيمية اللازمة لكفالة التنفيذ التام للقانون.

الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدالة

٣٢ - بدعم قوي من مجلس تنفيذ السلام في دورته المعقودة في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، وفي إطار التنسيق الوثيق مع جميع الجهات المشاركة في قطاع العدالة للبوسنة والهرسك من وكالات دولية رئيسية ومانيين، وبالتعاون مع وزارة العدل للبوسنة والهرسك، قام مكتب الممثل السامي، بنجاح، بالوساطة لإيجاد حل توافقي سمح باعتماد الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدالة، وذلك في حزيران/يونيه. وسيجري استعراض الاستراتيجية التي تتناول العناصر الأساسية لقطاع عدالة فعال عمليا، وتحسينها في خلال الخمس سنوات المقبلة. ومن المقرر اعتماد خطة عمل لتحقيق أهداف الاستراتيجية الخمسة في شهر كانون الأول/ديسمبر.

٣٣ - وقد أدرجت في الصيغة النهائية للاستراتيجية تعليقات معدلة من وزارة العدل لحكومة جمهورية صربسكا. وقد اعتبرت هذه التعديلات ضرورية لمنع إعادة النظر في الإصلاحات المنجزة سابقا ولتعزيز توافق القوانين قدر الإمكان بين دولة البوسنة والهرسك، والكيانات، ومقاطعة برتشكو. وقد حذف في نهاية الأمر عدد من الإصلاحات الأساسية الرامية إلى إقامة نظام عدالة فعال ومستدام، وذلك بسبب عدم التوصل إلى توافق آراء بشأنها. ولهذا السبب، تُلزم الاستراتيجية الأطراف الموقعة على إيجاد تسوية لهذه المسائل قبل بدء عملية الإصلاح الدستوري أو في أثنائها. وتشمل المسائل غير المسواة إقامة محكمة عليا

للبوسنة والهرسك، وإنشاء آلية تمويل وحيدة لجهاز القضاء، واعتماد تشريع موضوعي وإجرائي وحيد في المجالين الجنائي والمدني.

مسائل أخرى تتعلق بسيادة القانون

٣٤ - يظل مكتب الممثل السامي عاملاً بنشاط في دعم المؤسسات القضائية لدولة البوسنة والهرسك ومشاريع محددة تعتبر هامة لتدعيم استقلال القضاء وفعاليته الوظيفية والمهنية. ويتصل أحد هذه المشاريع بالإبقاء على القضاة والمدعين العامين في محكمة الدولة للبوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك بعد التاريخ المحدد أجلًا لإكمال الفترة الانتقالية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٣٥ - إن إعادة فتح المناقشة، حديثاً، بشأن المرتبات والأجور لسلك القضاء، رغم أن هذه المسألة قد سويت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ عن طريق قرار اتخذته الممثل السامي تبين وجود خطر أن تبطل السلطات المحلية الإصلاحات التي تم بالفعل تحقيقها. وظهر أيضاً خطر التدخل السياسي المتواصل في مجال فرض سيادة القانون في القرار الذي اتخذته حديثاً حكومة جمهورية صربسكا برفض التعاون مع وكالة الدولة للتحقق والحماية ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، إذ أمرت إدارة ضرائب جمهورية صربسكا بتجاهل أمر من المدعي العام للبوسنة والهرسك بتسليم عائدات ضرائب شركتين من القطاع الخاص والتقارير المالية للعديد من وزاراتها. وقد انتهكت هذه الإجراءات العديد من القوانين الأساسية للدولة وشكلت تدخلاً سياسياً صريحاً في استقلالية القضاء وفي التنظيم التشغيلي.

٣٦ - وقد سجلت حديثاً تأخيرات في عملية نقل ملكية محكمة الدولة للبوسنة والهرسك إلى نظام الملكية المحلية الكاملة، وذلك فيما يتصل بالخدمات العامة (الصيانة، والأمن، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات السلكية واللاسلكية)، بسبب عدم مشاركة مؤسسات الدولة المختصة في هذه العملية، وهو ما يشكك في الدعم الفعال الذي سيمكن لجهاز قضاء الدولة أن يعوّل عليه في المستقبل.

خامساً - التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٣٧ - لقد كان اعتقال رادوفان كاراديتش حدثاً هاماً في البوسنة والهرسك. وبالرغم من أن ردود الفعل على الاعتقال لم تؤثر مادياً في الحالة بخصوص سلامة الأشخاص في البوسنة والهرسك، فإن بيانات وأفعال زعماء سياسيين لكل من صربيا والبوسنة والهرسك قد أسهمت في زيادة سوء المناخ السياسي. وأكد سياسيون بوسنيون معينون أن إدانة كاراديتش ستوفر الأساس القانوني لإلغاء جمهورية صربسكا. وكرد فعل على ذلك، وعدت حكومة

جمهورية صربسكا بتقديم الدعم لكاراديتش وأعضاء أسرته المشاركين في شبكة دعمه. وفي حين أن المناقشة على صعيد الجمهور العام بشأن قضية كاراديتش قد هدأت إلى حد ما، فإن محاكمته رغم ذلك تنذر بأن تسبب توتراً نفسانياً - اجتماعياً على طول الفترة التي تدومها. ويظل تأييد المحكمة الدولية المتواصل للاهاي وصكوكها القضائية أساسياً لتأمين التسوية التامة لقضية كاراديتش.

٣٨ - ويجب الإشادة بدور وكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك على العمل التحضيري الذي قامت به والذي ساعد في التوصل إلى إيقاف الفارين الاثنين من عدالة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ستويان زوبليانين، ورادوفان كاراديتش. إن الجهود المتضافرة لمكتب الممثل السامي، ومنظمة حلف الأطلسي، وقوة الاتحاد الأوروبي، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ووكالة الاستخبارات والأمن في البوسنة والهرسك، وشرطة جمهورية صربسكا، التي ساهمت في تحديد مكان وجود كل من الفارين، قد سهّلتها بصورة حاسمة الجزاءات المختلفة التي فرضها مكتب الممثل السامي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والبوسنة والهرسك، ضد أعضاء شبكة دعم الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

٣٩ - ويظل الفاران من عدالة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، غوران هاديتش، وراتكو ملاديتش، أولوية بالنسبة لمكتب الممثل السامي الذي سيواصل أداء دور تنسيقي في البوسنة والهرسك مع جميع الوكالات المعنية بمبادرات المحكمة الجنائية الدولية.

٤٠ - وعقب نقل رادوفان كاراديتش إلى لاهاي في ٣٠ تموز/يوليه، ألغى الممثل السامي أوامره باحتجاز وثائق سفر أفراد أسرة رادوفان كاراديتش. وسمح ذلك لسلطات البوسنة والهرسك بإعادة وثائق السفر لزوجة رادوفان كاراديتش، ليليانا زيلين - كاراديتش، وابنته سونيا كاراديتش - يوفيسيفيتش، وابنه ألكسندر كاراديتش، وصهره برانسلاف يوفيسيفيتش. وقد أعاد مركز السلامة العامة لشرقي سرايفو التابع لجمهورية صربسكا، رسمياً، الوثائق إلى أسرة كاراديتش في ٣١ تموز/يوليه.

٤١ - وفي ٣ تموز/يوليه قضت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ببراءة ناصر أورييتش الذي كان الحكم الصادر ضده في الطور الابتدائي بالسجن لمدة سنة ونصف قد ألغته دائرة الاستئناف. وأدان الصرب البوسنيون والسياسيون الصرب قرار المحكمة، التي كانت مع ذلك قد ذكرت أنه لا شك في أن جرائم حرب قد ارتكبت ضد الصرب في منطقة عمليات القوات التي كانت تحت أوامر أورييتش^(٩). وانتقد الزعماء الكروات

(٩) ملاحظة عرضية: اعتقلت الشرطة الاتحادية ناصر أورييتش في تشرين الأول/أكتوبر بتهم متعلقة بالابتزاز.

والصرب الحكم المتساهل الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ضد القائد السابق لجيش جمهورية البوسنة والهرسك راسيم ديليتش لعدم قيامه بمنع جرائم الحرب التي ارتكبتها كتيبة المجاهدين، وحكمها ببراءته في ثلاث تهم أخرى.

٤٢ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، أمر مكتب المدعي العام للدولة بإيقاف أربعة أشخاص في منطقة بريادور، يشتبه في أنهم شاركوا في القتل العمد لأكثر من ٢٠٠ بوسني وكرواتي في كوريكانسكي ستين بجبل فلاسيتش في صيف عام ١٩٩٢.

٤٣ - وبناء على طلب حث فيه مكتب الممثل السامي رئيس الوزراء الاتحادي نذاز برانكوفيتش على إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات لمتابعة قرارات أصدرتها دائرة حقوق الإنسان والمحكمة الدستورية فيما يتصل بالصرب المفقودين في ساراييفو، أنشأ رئيس الوزراء ذلك الفريق العامل. وسيواصل مكتب الممثل السامي أيضا العمل مع السلطات المحلية لتحديد مكان وجود رفات العقيد أفدو باليتش. وتنتظر حاليا أرملة العقيد باليتش، إيسما باليتش، نتيجة الدعوى التي رفعتها لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد أرغمت الدعوى المرفوعة ضد البوسنة والهرسك بتهمة عدم تنفيذ قرار دائرة حقوق الإنسان، جمهورية صربسكا على تحديد موقع وجود الرفات والظروف التي أحاطت باختفاء زوجها.

٤٤ - ومن الهام أيضا ملاحظة فرار رادوفان ستانكوفيتش، الذي كانت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد أدانته بارتكاب جرائم حرب، من سجن فوكا في شهر أيار/مايو من السنة الماضية. وقد أعادت جمهورية صربسكا حرس ومدير السجن الذين كانوا يعملون وقت الفرار إلى وظائفهم، ويبدو أنها لم تبذل جهودا كبيرة لإلقاء القبض على السجين الفار، الذي وجه فيما بعد، من صربيا رسائل تهديد إلى مسؤولين في البوسنة والهرسك. ولم توقف جمهورية صربسكا عن العمل أشخاصا معينين إلا بعد أن شرع مكتب المدعي العام للدولة في تحقيقاته الخاصة.

٤٥ - وقد سُجّلت المشكلة ذاتها في سجن زنيكا الاتحادي حيث منح عبد الهادي مكتوف، وهو أول شخص أدانته دائرة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، إذنا بالغياب من السجن مرات عديدة، انتهاكا لقانون الدولة. وبالرغم من قيام مكتب الممثل السامي مرات عديدة بتوجيه استفسارات وطلب باتخاذ إجراءات علاجية، لم يتخذ المسؤولون الاتحاديون حتى الآن أي إجراء هام، ويقوم حاليا المدعي العام الاتحادي بالتحقيق في هذه المسألة.

٤٦ - إن حادثي ستانكوفيتش ومكتوف تعززان الحاجة المتواصلة لبناء سجن تابع للدولة يعمل به موظفون مدربون على مستوى مهني مناسب. وهذا المشروع قيد المناقشة حاليا بين

المانحين الدوليين ووزارة العدل. وقد قامت الوزارة حتى الآن بدور قيادي بشأن هذه المسألة منذ أن استلمت المسؤولية عن المشروع من قلم محكمة البوسنة والهرسك.

٤٧ - ستنتهي ولايات القضاة والمدعين العامين الدوليين في دائرة جرائم الحرب بالبوسنة والهرسك بالمحكمة بنهاية عام ٢٠٠٩ وسيشغل المناصب الشاغرة قضاة ومدعون عامون محليون. وقد طلبت المؤسسات القضائية للبوسنة والهرسك من مكتب الممثل السامي أن يؤيد تمديد فترة الوجود الدولي إلى ما بعد عام ٢٠٠٩. ويؤيد الرئيس فاوستو بوكار والمنظمات المانحة الرئيسية هذا الطلب.

سادسا - إصلاح الاقتصاد

٤٨ - وتشير الاتجاهات الاقتصادية في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ إلى وجود تحديات تعوق النمو الاقتصادي بسبب الزيادات في أسعار الأغذية والطاقة، بلغ التضخم ٩,٩ في المائة، وهو أعلى مستوى في العشر سنوات الأخيرة. وقد بلغ العجز التجاري في الثمانية أشهر الأولى من هذا العام ٣,٢ بلايين يورو، إذ ارتفع حجم الصادرات بنسبة ١٧ في المائة وحجم الواردات بنسبة ٢١,٨ في المائة على أساس سنوي. وارتفع أيضا المتوسط الشهري لصافي الأجر بنسبة ١٩ في المائة إذ أصبح يقدر بمبلغ ٣٧٦ يورو. أما على صعيد العمالة، فقد كانت الحالة أفضل من ذلك إذا انخفض معدل البطالة بزهاء ٦ في المائة، بالمقارنة مع السنة الماضية^(١٠). وهو يقدر الآن بنسبة ٢٣,٤ في المائة.

٤٩ - وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا من التطورات فيما يتعلق بمجدول أعمال الإصلاح الاقتصادي. فعلى الصعيد المالي، تم قطع شوط كبير في العمل على إنشاء المجلس الجبائي للبوسنة والهرسك، الذي يهدف إلى تيسير تحسين التنسيق بين الدولة والكيانات بشأن السياسات الجبائية لكفالة الاستدامة المالية واستقرار الاقتصاد الجزئي، حين اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك القانون اللازم في ٢٣ تموز/يوليه. وقد عقد المجلس الجبائي اجتماعه الأول في ١١ أيلول/سبتمبر، واعتمد نظامه الداخلي في جلسته المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

٥٠ - من جهة أخرى، اجتمع مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة في ٢٤ حزيران/يونيه، واتفق على منهجية دائمة لتوزيع الضرائب غير المباشرة وعلى تعيين وزير المالية والخزانة بالبوسنة والهرسك رئيسا جديدا لمجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة اعتبارا من ١ تموز/يوليه. وقد عقد مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة ثلاثة اجتماعات منذ ذلك

(١٠) انظر الدراسة الاستقصائية للقوة العاملة، وكالة الإحصاء في البوسنة والهرسك.

الحين، لكنه لم يتمكن من بحث جدول أعماله، بسبب عدم حضور وزير المالية بجمهورية صربسكا باستمرار.

٥١ - وتجري عمليات إعداد الميزانية لعام ٢٠٠٩ على جميع المستويات الحكومية. وخلافا لميزانيات الكيانات، فمن المرجح أن يواجه مشروع ميزانية الدولة، الذي ينظر فيه حاليا مجلس وزراء البوسنة والهرسك، صعوبات ذلك أن جمهورية صربسكا أعلنت بالفعل معارضتها للزيادة المقترحة في الميزانية، وقدرها ٢٨ في المائة مقارنة مع ميزانية عام ٢٠٠٨. وسيكون من اللازم بذل جهود جادة لضمان أن يتم، في الوقت المحدد، اعتماد ميزانية مناسبة للدولة وتكفي لضمان سير أعمال مؤسساتها دون عائق.

٥٢ - ما فتئ الاتحاد يواجه صعوبات جمة هددت استقراره المالي في الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أسهمت عدة عوامل في ذلك، تشمل، بصفة رئيسية، التخطيط غير الواقعي لعام ٢٠٠٨ والزيادة الكبيرة في الاعتمادات المخصصة للدعم الاجتماعي ولقضايا المحاربين من السكان. وسيحتاج الاتحاد إلى تعديل التشريعات الاجتماعية والخاصة بقضايا المحاربين، وإلى إجراء التنقيح المناسب لقائمة المستفيدين منها وإنشاء قاعدة بيانات واحدة من المستفيدين لمنع الغش، إذا كان يعتزم معالجة هذه المسألة. ويحتاج الأمر أيضا إلى تخفيض النفقات. وشرعت وزارة قدامى المحاربين بالاتحاد في القيام باستعراض جديد للمستفيدين من قدامى المحاربين ومن استحقاقات العجز كمرحلة أولى من الاستعراض الشامل الذي تقوم به. وينبغي أن يفضي هذا في نهاية الأمر إلى انخفاض في اعتمادات الميزانية المخصصة لقضايا المحاربين.

٥٣ - لقد تم القيام بخطوة رئيسية نحو إنشاء سوق للمستحضرات الصيدلانية واحدة في البوسنة والهرسك، وذلك باعتماد قانون البوسنة والهرسك بشأن المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية في حزيران/يونيه. وعلى صعيد أقل إيجابية، فقد واجه قطاع الطاقة تحديا خطيرا عندما اعتمدت حكومة جمهورية صربسكا، في ١١ أيلول/سبتمبر، قرارا نهائيا تعلن فيه من جانب واحد انسحابها من ترانسكو (TRANSCO). وتمثل ترانسكو حجر الزاوية في إصلاح قطاع الطاقة بالبوسنة والهرسك، حيث تكفل توفر إمدادات مستمرة من الكهرباء بمعايير جودة محددة، وتيسر قيام سوق للطاقة الكهربائية في البوسنة والهرسك واندماجها في أسواق الطاقة الإقليمية وفي أنشطة التنمية. وجود ترانسكو منصوص عليه ومطلوب في تشريعات البوسنة والهرسك، وفي إعلانات مجلس تنفيذ السلام، وفي عمليات التكامل الأوروبي. وعلى إثر ردة الفعل القوية والموحدة من جانب المجتمع الدولي، استبدلت حكومة جمهورية صربسكا قرارها النهائي الأصلي بنص جديد لم يتجاوز التشريع المعمول به.

ويواصل مكتب الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، والمفوضية الأوروبية والولايات المتحدة العمل من أجل التوصل إلى اتفاق يرضي كلا الكيانين.

٥٤ - وبالإضافة إلى محاولتها تقويض شركة ترانسكو، سعت جمهورية صربسكا لتعديل قانون المصرف المركزي بالبوسنة والهرسك. ويرمي التعديل لتحديد حصة جمهورية صربسكا في رأس المال التأسيسي للمصرف المركزي وطريقة توزيع أرباحه. وهذا الاقتراح هو انتهاك لاستقلال المصرف المركزي حسبما نص عليه دستور البوسنة والهرسك، وعليه، فقد تم رفضه على أساس أنه يفتقر إلى الأساس الدستوري.

٥٥ - وفيما يتعلق بالإصلاحات المفردة الأخرى في الحيز الاقتصادي، فلم يُحرز أي تقدم بشأن أي مسألة تتطلب نقل الاختصاصات، وذلك بسبب المعارضة المستمرة من جانب جمهورية صربيا لأي نقل للاختصاصات لمؤسسات البوسنة والهرسك. وتشمل هذه الإصلاحات إقامة نظام للإشراف المصرفي على صعيد الدولة. وبالرغم من أن أزمة الائتمان العالمية لم تؤثر بعد على البوسنة والهرسك، إلا أن المصرف المركزي اتخذ نهجا استباقيا، حيث قام أولا بتوفير ٢٠٠ مليون يورو نقدا، ثم خفض معدل الاحتياطي المطلوب من ١٨ في المائة إلى ١٤ في المائة لتوفير سيولة إضافية للقطاع المصرفي. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر تعديلات على قانون التأمين على الودائع في بنوك البوسنة والهرسك وأحالها إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لاعتمادها بمقتضى إجراء عاجل. ومن شأن التعديل أن يرفع التأمين على الودائع إلى ١٠ ٠٠٠ يورو للأشخاص الطبيعيين.

سابعاً - إصلاح الإدارة العامة

٥٦ - لا تزال عملية إصلاح الإدارة العامة بطيئة جدا وغير منتظمة. وقد اقترحت حكومتى كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا إجراء تعديلات على التشريعات من شأنها تغيير وضع موظفي الخدمة المدنية، وتسير تلك التعديلات بطريقة مخالفة لاستراتيجية إصلاح الإدارة العامة في البوسنة والهرسك التي اعتمدها جميع مستويات الحكومة في عام ٢٠٠٦^(١١). وفي حقيقة الأمر فإن تلك التغييرات المقترحة ستجعل موظفي الخدمة المدنية مجرد أشخاص معينين سياسيا وتفتح الباب أمام المحسوبية والنفوذ السياسي في جميع مناحي إدارة الخدمة المدنية في

(١١) رسالة إلى سلطات الاتحاد مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل وإلى سلطات جمهورية صربسكا مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

كلا الكيانين. وقد رد مكتب الممثل السامي، وكذلك المفوضية الأوروبية، الفعل إزاء مشاريع القوانين هذه.

ثامنا - إصلاح الدفاع

٥٧ - لم يحرز تقدم يذكر في التوصل إلى اتفاق بشأن ممتلكات الدفاع غير المنقولة التي سيتواصل استخدامها لأغراض الدفاع. ومن أجل تنشيط العملية، قام مقر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في سراييفو في تموز/يوليه بوضع "ورقة مفاهيم" تحدد المسائل الرئيسية التي ينبغي أن تخضع للتنظيم عن طريق اتفاق نقل بشأن الممتلكات غير المنقولة. وفي أيلول/سبتمبر تم اتخاذ الخطوات الأولية للقيام بدراسة استقصائية كبيرة لمواقع دفاعية متخذة كمثال على نطاق البوسنة والهرسك بكاملها. وقد وفّرت هذه الدراسة معلومات كافية للبدء في عملية الصياغة. ونظرا للتقاعس المحلي، بدأ مقر الناتو في سراييفو في وضع مشروع اتفاق النقل الخاص به بوصفه محفزا لوزارة الدفاع في البوسنة والهرسك لكي تضطلع بمسؤولياتها.

٥٨ - ويعزى تقدم منظمة حلف شمال الأطلسي لبرنامج الحوار المكثف في المقام الأول إلى التقدم الذي أحرز في وقت سابق من السنة بشأن نقل ممتلكات الدفاع المنقولة إلى الدولة. وعقب قمة حلف شمال الأطلسي التي عُقدت في نيسان/أبريل، قدمت البوسنة والهرسك في تموز/يوليه ورقة مناقشة مبدئية كخطوة أولى في برنامج الحوار المكثف. وقد نظرت منظمة حلف شمال الأطلسي في الورقة في أول اجتماع للحوار المكثف في أوائل أيلول/سبتمبر.

٥٩ - وعموما، فإن البوسنة والهرسك عملت بجد لتحقيق تقدم ضمن إطار برنامج الشراكة من أجل السلام الذي تنفذه منظمة حلف شمال الأطلسي. ولكن، نظرا لأنه أصبح من الضروري وضع وتنفيذ خطط عمل مفصلة قائمة على أساس تعدد الوكالات، فإن عدم توفر القدرات الكافية من الموظفين في الوزارات بالبوسنة والهرسك بدأ يفرض ضغطا على تقدم البوسنة والهرسك، الذي كان حتى الآن سريعا خلال المراحل المختلفة لبرنامج الشراكة من أجل السلام.

تاسعا - إصلاح الاستخبارات

٦٠ - وظل أداء وكالة الاستخبارات في البوسنة والهرسك يتعزز عن طريق بدء العمل في مشاريع بناء القدرات/المؤسسات التي تقوم بها جهات مانحة مختلفة. ولقد حدث مزيد من التطوير للأعمال التنفيذية في مجال الاستخبارات المضادة، وأتت نتائج سياسة التعاون المستمر مع الشركاء الإقليميين والشرطة بثمارها المتمثلة في اعتقال شخصيات بارزة في مجالات مكافحة الإرهاب وجرائم الحرب والجريمة المنظمة. ويجري تيسير التعاون المتزايد بين الجهات

الفاعلة الرئيسية في الدولة من خلال جهودهم الرامية إلى إقامة نظام سري لحماية البيانات بالبوسنة والهرسك يتماشى مع المعايير الأوروبية الأطلسية.

عاشرا - بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك (EURFOR)

٦١ - واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك توفير قوة عسكرية يناهز قوامها ٢ ٢٠٠ فرد واحتفظت بالقدرة على جلب قوات احتياطية من الخارج. ولا يزال مقر البعثة ومقر قدرتها المتعلقة بإنفاذ السلام في منطقة سراييفو، غير أن فرق المراقبة والاتصال (المعروفة ميدانيا باسم فرق LOT) تتواجد في جميع أنحاء البلد. ويوفر التواجد الميداني لقوة الاتحاد الأوروبي الضمانات الحاسمة التي يرى السكان عموما بأنها ضرورية. وبالنظر للبيئة السياسية الصعبة، فمن المهم أن تحتفظ البعثة بالقدرة على نشر قوات في جميع أنحاء البوسنة والهرسك في خلال مهلة قصيرة. وواصلت البعثة العمل بشكل وثيق مع القوات المسلحة للبوسنة والهرسك، ولا سيما فيما يتعلق بتسليم مهام عسكرية إضافية إلى سلطات البوسنة والهرسك.

٦٢ - وتواصل البعثة القيام بدور رئيسي في المساهمة في تهيئة بيئة سالمة وآمنة بالبوسنة والهرسك وكذلك بمكتب الممثل السامي وبالمنظمات الدولية الأخرى من أجل وفاء كلٍ منها بولايتها. وبهذه الصفة تواصل البعثة عملها لتشكيل عاملا هاما للاستقرار في البوسنة والهرسك في وقت لا يزال فيه الوضع السياسي أبعد ما يكون عن الاستقرار. ولهذا السبب يصبح من المهم تمديد ولاية البعثة في شكلها الحالي.

حادي عشر - عودة اللاجئين والمشردين

٦٣ - ووفقا لأحدث الأرقام الصادرة عن وزارة اللاجئين وحقوق الإنسان بالبوسنة والهرسك، هناك ١٢٠ ٠٠٠ مشرد في البوسنة والهرسك أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم التي كانوا يقيمون فيها قبل الحرب. وتظل هناك العديد من العوائق العملية التي تحول دون عودتهم، بما في ذلك غياب فرص العمل، وعدم كفاية الأموال اللازمة لإعادة البناء، والصعوبات المواجهة في الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية في أماكن إقامتهم السابقة.

٦٤ - ولقد أكملت وزارة اللاجئين وحقوق الإنسان بالبوسنة والهرسك مشاوراتها بشأن إعادة النظر في الاستراتيجية الحالية لتنفيذ المرفق ٧ من اتفاق دايتون للسلام. ويضمن المرفق ٧ حق اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم.

٦٥ - وتشدد الاستراتيجية، التي أحييت إلى مجلس الوزراء لاعتمادها، على الحاجة إلى استدامة عودة أولئك الناس الذين عادوا بالفعل. وما فتئت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشارك بنشاط في صياغة استراتيجية جديدة، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي والجهات الدولية الأخرى صاحبة الشأن. وستظل هي الوكالة الدولية الرائدة في هذا المجال وقد قادت الوزارة هذه العملية على نحو جدير بالثناء، كافلة بذلك مشاركة جميع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين وكذلك المشاركة الفعلية من جانب الجهات الفاعلة المعنية على صعيد المجتمع المدني.

ثاني عشر - موستار

٦٦ - لقد مرت الانتخابات المحلية الأخيرة في موستار دون حوادث. ومع ذلك، فإن نتائج الانتخابات تدعو للدهشة، إذ فاز فيها حزب Narodna Stranka-Radom za Boljitzak (حزب الشعب - العمل من أجل الرخاء) بسبعة مقاعد في انتخابات المدينة، وتم ذلك بصورة رئيسية على حساب الأحزاب الكرواتية (وهي الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك، والاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠). إن ظهور حزب Radom za Boljitzak - وهو حزب يهيمن عليه الكروات، لكنه يضم عضوية متعددة الأعراق ولا يُعرّف نفسه على أنه حزب "قائم على الانتماء العرقي" - إضافة إلى المكاسب الكبيرة التي حققها الحزب الإسلامي للعمل الديمقراطي، الذي يهيمن عليه البوشناق، يمكن أن يؤدي إلى انتخاب بوسني في مجلس المدينة ليصبح رئيساً لبلدية موستار. ويشغل الوظيفة حالياً كرواتي ينتمي لحزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك.

٦٧ - واعتمد التنفيذ الناجح للنظام الأساسي لموستار حتى الآن على توازن دقيق في السلطة بين الحزبين الوطنيين الرئيسيين، وهما الحزب الإسلامي للعمل الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك. ومع تقلص الأحزاب الوطنية الكرواتية في مجلس المدينة (رغم أن الاتحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك يحتفظ بنفوذ سياسي واقتصادي كبير في المناطق ذات الأغلبية الكرواتية بالمدينة)، فقد تحول التوازن، مما أدى إلى حالة سياسية متقلبة في موستار، على الأقل في المدى القصير.

٦٨ - ومثل هذه الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها قد تؤدي إلى مزيد من التأخير في اعتماد مجلس المدينة للنظام الأساسي لموستار، ذلك أن اعتماد النظام الأساسي هو أحد الأهداف الرئيسية في عملية التوحيد. ويظل مكتب الممثل السامي الضامن الرئيسي للنظام الأساسي لحين اعتماده.

٦٩ - وفي الوقت نفسه، فإن حكومة كانتون الهرسك - نيريتفا، الذي يقع في موستار، لم تتوصل إلى اتفاق خلال معظم فصل الصيف بشأن مسألتين هما: تمويل إذاعة وتلفزيون الهرسك (شطبتها مدينة موستار من سجلاتها في عام ٢٠٠٧)، التي طالت معاناتها ويسيطر عليها الكروات؛ وتعيين مرشح بوسني لوظيفة مفوض الشرطة. لقد تم تعيين مفوض للشرطة مباشرة بعد الانتخابات المحلية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، على الرغم من أن هناك أسئلة ما زالت مطروحة بشأن ما إذا كان المفوض الذي تم تعيينه يلي جميع الشروط المحددة قانوناً. وفي تطور مفاجئ، أجازت حكومة الاتحاد بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر قراراً بتخصيص ١٥٠.٠٠٠ يورو لإذاعة وتلفزيون هرزيغوفكا وراديو هيرسك البوسنة (٧٥.٠٠٠ يورو لكل منهما).

ثالث عشر - مقاطعة برتشكو

٧٠ - ظلت الأوضاع السياسية في مقاطعة برتشكو مستقرة نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع أن التطورات التي شهدتها المقاطعة التي لم تحقق تنفيذ نتائج انتخابات عام ٢٠٠٨، كانت قد أوشكت على الوصول إلى درجة يمكن معها إنهاء الإشراف، فما زالت هناك مسألة مهمة عالقة. حيث وصلت مسألة توفير ضمانات لوضع المنطقة بعد انتهاء الإشراف، من خلال بعض الإضافات البسيطة لدستور البوسنة والهرسك، إلى طريق مسدود عندما قرر كل من حزب البوسنة والهرسك، والحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، والحزب التقدمي الديمقراطي والاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠ تأييد قانون يستبعد إدخال أي إضافات دستورية تطالب بها جهة الإشراف.

التعديلات الدستورية وقانون مقاطعة برتشكو

٧١ - وفي أواخر عام ٢٠٠٧، أجرى المشرف على برتشكو مشاورات مع رئيس المحكمة، وخلص إلى أن إدخال حزمة من التعديلات الدستورية البسيطة والمحدودة وإصدار قانون مصغر يمكن أن يشكل أفضل سبيل لتحل من خلاله المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك محل محكمة التحكيم في الخلافات بين المقاطعة والكيانات المختلفة ويهيئ الظروف الملائمة لإنهاء الإشراف. وقد أظهرت المشاورات المبدئية تأييد عدد كاف من الأحزاب الحكومية والمعارضة في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك من حيث المبدأ اعتماد هذه الإضافات بسهولة.

٧٢ - وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كان مشروع التعديلات قد أُعدّ وكان زعماء الأحزاب الرئيسية متفقون عليه جميعاً فيما يبدو. وإن كان رئيس البوسنة والهرسك سيلاديتش قد اتصل من تأييده السابق، وقال إنه يمكن أن يقبل فقط بتعديل دستوري كامل،

وإن هناك حاجة "فقط إلى قانون". وفي تموز/يوليه، وعندما دعي الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل إلى اجتماع للتوقيع على اتفاق بشأن نص إضافيتين دستوريتين بسيطتين، طلب الحزب تأجيل العملية برمتها إلى ما بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ ذلك الوقت تبني الحزب الديمقراطي الموقف الرسمي بأن هناك حاجة "فقط إلى قانون" وبأنه لن يؤيد أي تعديلات. وعلاوة على ذلك، ذكر الحزب أيضا أن برتشكو ينبغي أن تعود إلى جمهورية صربسكا، مما يشكل انتهاكا واضحا للمرفق الثاني من اتفاقية دايتون للسلام، الذي ينص على أن قرار المحكمة سيكون نهائيا وملزما لجميع الأطراف. ومع التحول في موقف الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، ذكر أيضا كل من الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠ والحزب التقدمي الديمقراطي برئاسة ملادين إيفانيتش أنه ليست هناك حاجة في رأيهما إلى التعديلات الدستورية.

٧٣ - ويسير إنهاء النظام الإشرافي جنبا إلى جنب مع غلق المحكمة. وهكذا فإن الإصرار على أن تعمل المقاطعة على نحو فعال ودائم ظاهريا تتطلب أن يكفل المشرف أن تتاح للمقاطعة طرق حماية حقوقها بموجب أحكام المحكمة. وتشير الخلافات التي وقعت خلال الأعوام القليلة الماضية إلى عدم توفر سبيل للانتصاف من هذا القبيل في المقاطعة بخلاف المحكمة نفسها. وهذا ليس ترتيبا دائما. ومن شأن التعديل الدستوري وحده أن يتيح للمنطقة الدخول إلى منتدى تسوية النزاعات الداخلية: ألا وهو المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. فلن يتسنى للمشرف بدونها الإبلاغ عن توفر الظروف الملائمة لإنهاء الإشراف.

٧٤ - وقد حاول المشرف إقناع الأطراف الرئيسية بالعودة إلى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في فترة سابقة من العام الجاري. وإن كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل يصر على أنه لن يناقش هذه المسألة مرة أخرى، رغم أنه أعلن عن رغبته في أن يكون جزءا من حكومة مقاطعة برتشكو، التي لم يعترف بها رسميا.

مؤسسات مقاطعة برتشكو

٧٥ - استطاع المشرف أخيرا بعد صدور أمر إشرافي في ١٨ تموز/يوليه أن ينظم وضع لجنة الانتخابات في مقاطعة برتشكو، وهو ما لم تفعله جمعية المقاطعة على مدى عام ونصف العام. بل لقد أخفقت الجمعية في اختيار وتعيين عضوين جديدين في اللجنة بعد توسيع نطاقها بموجب القانون ليصل عدد أعضائها إلى سبعة أعضاء. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أصدر المشرف أمرا إشرافيا بتعيين العضو السابع في اللجنة وتغريم مستشاري اللجنة عن سوء سلوكهم. وبموجب هذا الأمر، مكن المشرف اللجنة من الإعداد للانتخابات وإجرائها على نحو سليم بكامل هيئتها.

٧٦ - ويعتمد تشغيل مؤسسات المقاطعة إلى حد كبير، في المستقبل على هيئات الحوكمة الجديدة المنبثقة عن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر. وسيكون من الضروري بالنسبة للمشرف، أن تعرب الهيئات الحكومية الجديدة بوضوح عن التزامها باتفاقية دايتون للسلام، وبأحكام محكمة التحكيم ووضع المقاطعة كوحدة حكم ذاتي ديمقراطية ومتعددة الأعراق تحت سيادة الدولة والتزامها بحماية وضع المقاطعة بعد انتهاء الإشراف.

رابع عشر - البوسنة والهرسك والمنطقة

٧٧ - مقارنة بالفترة التي شملها التقرير السابق اتسمت هذه الفترة بالهدوء النسبي فيما يتعلق بالمشاكل الإقليمية. وبخلاف حكومة الجبل الأسود وحكومة مقدونيا^(١٢) التي اعترفت باستقلال كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر، ما زالت البوسنة والهرسك تمتنع عن الاعتراف بها.

٧٨ - ولم يحدث أي تقدم خلال هذه الفترة في حل المشاكل المتعلقة بترسيم الحدود مع صربيا أو كرواتيا، اللتين لم توقعا بعد معاهدات حدود مع البوسنة والهرسك. وفي تطور إيجابي تمت تسوية نزاع نشب في حزيران/يونيه مع صربيا بشأن خططها الرامية إلى الاستيلاء على بعض الممتلكات العقارية والمصانع المملوكة لشركات من البوسنة والهرسك في صربيا وبيعها، عندما تراجعت الحكومة الصربية الجديدة عن قرار الحكومة السابقة. وفي تطور إيجابي آخر، أعلنت الحكومة الكرواتية أنها ربما تكون مستعدة، في أعقاب فرار أحد المحتالين المدانين من كرواتيا إلى البوسنة والهرسك، لتعديل دستورها بما يسمح بتسليم مواطنيها لبلدان أجنبية. وسيتعين على البوسنة والهرسك فقط أن تُغير قانونا من أجل السماح بالمعاملة بالمثل في مثل هذه المسائل. وستكون هذه الخطوة تطوراً إيجابياً كما أن الأطراف المختلفة مدعوة لمعالجة هذه المسألة. ويمكن أن تُسهم أيضا التقارير التي أفادت باحتجاز المشتبه في مشاركتهم في عملية قتل وقعت مؤخراً ذهب ضحيتها صحفياً كرواتياً في زغرب وملاحقتهم في البوسنة والهرسك في حدوث مثل هذا التحول الإيجابي.

٧٩ - وحدثت زوبعة أقل بعد إعلان صربيا أن مشروع أنبوب الغاز الطبيعي - Southern Stream - المزمع إنشاؤه يمكن أن يخدم أيضاً جمهورية صربسكا. وأفادت التقارير أنه توجد أيضاً خطط لدمج صناعة الكهرباء في كل من جمهورية صربسكا والشرط الصربي.

(١٢) يعترف بعض أعضاء الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة باسمها الدستوري، ولا يعترف البعض الآخر بذلك. وليس لمكتب الممثل السامي أي موقف بشأن المسألة. بل يشير فقط لحكومة مقدونيا، وهي هيئة وقعت معها حتى الدول التي لا تعترف باسمها الدستوري اتفاقات.

خامس عشر - بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي

٨٠ - لا تزال الأولويات الاستراتيجية لبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، كما حُددت في ولايتها، تتمثل في مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، وإصلاح جهاز الشرطة، وتحسين مساءلة الشرطة. وفيما يتعلق بالأولوية الأولى، تقوم البعثة بدور قيادي في تنسيق جوانب عمل الشرطة في الجهود الدولية، وتكفل على وجه الخصوص توجيه انتباه الاتحاد الأوروبي على نحو مقصود إلى الجرائم الكبرى في أنحاء البوسنة والهرسك من خلال مجلس تنسيق الاتحاد الأوروبي من أجل دعم مكافحة الجريمة المنظمة. وقدمت بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي المشورة بشأن العمليات الكبرى، وبشأن تنمية القدرات التقنية، بما في ذلك إجراءات التحقيق الخاصة. وتم تفعيل القدرات التقنية الضرورية المقدمة من خلال البرنامج (المساعدة المجتمعية من أجل التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقامت البعثة من خلال وحدة العدالة الجنائية التابعة لها وبالتنسيق الوثيق مع مكتبنا بتعزيز العلاقات بين الشرطة والمدعين العامين وتنمية تعاون أوثق مع المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للدعاء العام.

٨١ - وفي مجال إصلاح الشرطة، قامت البعثة بالاشتراك مع مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بتقديم المشورة لسلطات البوسنة والهرسك بشأن تنفيذ القوانين المتعلقة بإصلاح الشرطة، اللذين أقرتهما الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٨٢ - وقامت البعثة أيضا برصد مساءلة الشرطة ودعم تطوير الممارسات الجيدة. وأتاحت المراسم الاحتفالية في سربينتسا وشرق البوسنة والفترة التي أعقبت اعتقال رادوفان كراچيتش الفرصة للبعثة كي تُقيّم معالجة الشرطة لأحداث عامة باللغة الحساسة. وفي الحالتين حكمت البعثة أن أداء الشرطة المحلية إيجابي. وقدمت البعثة كذلك الدعم لتعزيز الوكالات الرئيسية لإنفاذ القوانين على صعيد الدولة، وشرطة الحدود والوكالة الحكومية للتحقيق والحماية، لا سيما من خلال الاشتراك في موقع واحد.

٨٣ - ومن المتوقع أن تحافظ البعثة على زخمها وأنشطتها الحالية للفترة المتبقية من سريان الإجراء المشترك للمجلس بشأن بعثة الاتحاد الأوروبي، والتي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وربما تكون هناك حاجة لإعادة توجيه البعثة، بعد قرار مجلس تنفيذ السلام بشأن الفترة الانتقالية لمكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. وقد اختتم رئيس البعثة العميد فينستزو كوبولا (إيطاليا) مدة خدمته في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ عيّن المجلس مفوض الشرطة ستيفان

فيلار (ألمانيا) بدلا منه، على أن يسري القرار اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وما زال التعاون وثيقاً بيني وبين رئيس بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، الذي يسدي المشورة لمكتبي، بينما في مجال عمل الشرطة أقدم من جانبي توجيهات للبعثة تتعلق بالسياسة المحلية.

سادس عشر - عدم منح موظفي الشرطة شهادات أهلية

٨٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت سلطات البوسنة والهرسك تنفيذ ما نصت عليه الرسالة التي وجهها رئيس مجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ إلى الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة بشأن موظفي الشرطة السابقين الذين رفضت قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة منحهم شهادات أهلية. وبحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت التعديلات النموذجية التي أعدها مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي لمواءمة التشريعات الوطنية مع الرسالة قد اعتُمدت في جميع الدوائر القضائية باستثناء جمهورية صربسكا.

٨٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قامت اتحادات موظفي الشرطة الذين رفضت قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة منحهم شهادات أهلية، بتنظيم احتجاجات أمام مبنى مكتب الممثل السامي/الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في سرايفو. وأتمت هذه الاتحادات عمليات الاحتجاج لاحقا بعد أن تلقت من السلطات الاتحادية تأكيدات بشأن التقاعد والاستحقاقات الاجتماعية.

سابع عشر - تطوير وسائط الإعلام

٨٦ - لا تزال الساحة الإعلامية مجزأة بسبب الادعاءات بقيام مسؤولين منتخبين أو معينين بالتحرش ببعض الصحفيين والاعتداء عليهم بدنيا ولفظيا، والادعاءات بالتدخل في عمل جهات ناظمة مستقلة. وانعكس ذلك في تراجع البوسنة والهرسك من المرتبة ١٩ إلى المرتبة ٣٦ في آخر تقرير عالمي عن حرية الصحافة أصدرته منظمة "مراسلون بلا حدود".

٨٧ - وعلى صعيد أكثر إيجابية، تحقق نجاح كبير طال انتظاره على صعيد إصلاح هيئة الإذاعة العامة مع اعتماد القانون الإطاري للإذاعة العامة الاتحادية في ٢٦ تموز/يوليه. وجاء ذلك عقب القرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية الاتحادية في ١٠ حزيران/يونيه واعتبرت فيه أن القانون لا ينتهك المصلحة الوطنية الحيوية للشعب الكرواتي. ولئن كان هذا القانون يشكل تطورا إيجابيا ويفتح الطريق أخيرا أمام إنشاء مؤسسة الإذاعة العامة في البلد، إلا أنه يختلف في عدد من المجالات الهامة عن سائر القوانين الموجودة، السارية على هيئات الإذاعة العامة القائمة. فالبرلمان الاتحادي على سبيل المثال يضطلع بدور مبالغ فيه في عملية تعيين

مجلس المحافظين، إذ يتولى دون أيّ هيئة سواه الإعلان عن شغور مناصب الأعضاء التابعين للاتحاد في مجلس المحافظين واختيارهم وتعيينهم. ومن المتوقع أن يُعين أعضاء المجلس قريباً، وبعد ذلك سيكون لزاماً على الإذاعات العامة الثلاث ترشيد أنشطتها بشكل مشترك عن طريق إنشاء المؤسسة التي تتولى، باسمها، إدارة الممتلكات والموارد التقنية واقتناء البرامج وغير ذلك. ويواصل الممثلون السياسيون الكروات ممارسة الضغوط لإنشاء قناة تبث باللغة الكرواتية حصراً، في حين نجحت المجموعة البرلمانية الكرواتية في مجلس الشعب في البوسنة والهرسك في اعتماد مبادرة يتولى بموجبها مجلس الوزراء النظر في هذه المسألة.

٨٨ - وظلت وكالة تنظيم الاتصالات تواجه تحديات تعيق استقلالها وسير عملها. ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إعلاناً ذكرت فيه أن هيئة غير شرعية تتولى إدارة الوكالة المذكورة للسنة الثانية على التوالي. ولا يزال التحالف الحاكم يمنع تعيين مدير جديد لهذه الوكالة، بالامتناع من خلال ممثليه في مجلس الوزراء عن الوفاء بالتزامه بتعيينه. ويبدو أنه ليس هناك حل لهذه المسألة في الأفق، مما يشجع جهات سياسية غير مسؤولة على الاعتراض على شرعية قرارات الوكالة.

ثامن عشر - الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي

٨٩ - تمشياً مع الولاية المنوطة بالممثل الخاص (الإجراء المشترك للمجلس 2007/427/CFSP)، واصل مكثي العمل على تعزيز الأولويات الواردة في وثيقة الشراكة الأوروبية لعام ٢٠٠٨. وواصل الممثل الخاص، إضافة إلى ذلك، العمل على تنسيق وجود الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك وكفالة تماسكه، وبخاصة في ما يتعلق ببعثة الشرطة والبعثة العسكرية التابعتين للاتحاد الأوروبي.

٩٠ - ووفقاً لاستراتيجية توسيع الاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، التي تدعو إلى تحسين الاتصالات من جانب الاتحاد، ركز الممثل الخاص على القيام بحملة عامة بهدف حشد الدعم الداخلي للاندماج في الاتحاد. وتم ذلك بالتنسيق الوثيق مع المفوضية الأوروبية وسائر الجهات التابعة للاتحاد في الميدان في البوسنة والهرسك.

٩١ - وتضطلع هذه المبادرة بدور هام في تثبيت أسبقية البرنامج الأوروبي وتشجيع عملية إصلاح ديناميكية يطالب من خلالها مواطنو البوسنة والهرسك ممثلهم السياسيين، بشكل حثيث، بتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحسين حياتهم اليومية ولدمج بلدهم في الاتحاد الأوروبي. وفي الربيع، قام الممثل الخاص مع عدد من المنظمات غير الحكومية في البوسنة والهرسك بزيارة ١٧ مدينة في أنحاء هذا البلد والتحدث مباشرة مع أكثر من ٣٠٠٠ مواطن

عن عملية الاندماج في الاتحاد. وتُوجت هذه المناقشات العامة في حزيران/يونيه بنقاش تلفزيوني بُثَّ على الصعيد الوطني.

٩٢ - وتتلقي الحملة الداعية إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي الدعم من موقع تفاعلي على الشبكة العالمية (www.reci.ba) ما فتئ يستخدم لمناقشة هذه المسألة مع مواطني البوسنة والهرسك. وتلقى هذا الموقع حتى الآن ما يزيد على ٥٢ ٠٠٠ زيارة و ٥ ٠٠٠ تعليق.

تاسع عشر - مستقبل مكتب الممثل السامي

٩٣ - اجتمع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه لاستعراض الحالة في البوسنة والهرسك. وأقرّ المجلس التوجيهي بالتقدم الذي أحرزته سلطات البوسنة والهرسك على صعيد تحقيق أهداف وشرطي الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي^(١٣). بيد أنه أوضح أيضاً أنه يساوره قلق بالغ إزاء الحالة السياسية السائدة في البلد، وبشكل خاص إزاء التحديات التي يواجهها في سبيل صيانة سيادته ووحدة أراضيه ونظامه الدستوري ومؤسساته الحكومية.

٩٤ - ومن المقرر أن يعقد المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام اجتماعه القادم في بروكسل يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ليستعرض الحالة في البوسنة والهرسك والتقدم الذي أحرزته سلطات هذا البلد في تحقيق الأهداف الخمسة والشرطين للانتقال من مكتب الممثل السامي إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي. ويتبين بوضوح عند كتابة هذا التقرير وكما ورد بالتفصيل في هذا التقرير، أن هذه الشروط سوف لا تستوفي بحلول ذلك التاريخ. لذا، فإن من غير المرجح أن يتمكن المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام من اتخاذ قرار بشأن إقفال مكتب الممثل السامي قبل اجتماعه التالي الذي سيعقده في آذار/مارس ٢٠٠٩.

عشرون - الجدول الزمني لتقديم التقارير

٩٥ - وتمشيا ومقترحات سلفي بشأن تقديم تقارير دورية لغرض إحالتها إلى مجلس الأمن، وفقاً لما طلبه المجلس في قراره ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقدم طيه تقريره الدوري الثالث. وإذا طلب الأمين العام أو أي عضو من أعضاء المجلس تزويده بمعلومات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعي سروري تقديم آخر المعلومات الإضافية خطياً.

(١٣) انظر www.ohs.int/Dic/default.asp?content id=41874